

حوار حول الأزمة الخليجية

هذه مقتطفات تم حذفها من حوار لي مع أحد الصحف رأيت نشرها في مدونتي:

حول أسباب الأزمة؟

في البداية يجب التفريق بين الأسباب وبين شروط الإنتاج: فالأسباب تتعلق بالعوامل المباشرة التي أدت الى الأزمة الخليجية، بينما شروط الإنتاج تمثل تلك المعطيات المستقرة التي سمحت بحدوث الأزمة. على سبيل المثال قد نقول إن المظاهرات التي بدأت في تونس واستخدام القوة المفرطة ضدها هي سبب "الربيع العربي"، بينما شروط انتاجه هي الفقر، والظلم والاستبداد. كذلك بالنسبة للأزمة الخليجية الحالية يمكن القول إن أسبابها تتمثل في قرارات اعتمدت على حسابات وتقديرات خاطئة من قبل دول المقاطعة/الحصار. دول المقاطعة/الحصار أخطأت تقدير مساحة النفوذ والهيمنة المتاحة لها والناجمة عن تغير الإدارة الأمريكية وقدرة، أو رغبة، تلك الإدارة في تقديم الدعم السياسي والأخلاقي لحمات وأحلام النفوذ والهيمنة تلك. فتلك الدول لم تكن لتقوم بهذه الحملة في وجود إدارة أوباما لعلمها أن تلك الإدارة لم تكن لتسمح بذلك. اذن المتغير الأساسي بالنسبة لدول الحصار هو وجود إدارة أمريكية جديدة تتفق معها على رؤية معينة للإقليم تعتمد على الاتفاق التقليدي بين دول الخليج والولايات المتحدة: (الأمن في مقابل النفط وخدمات إقليمية أخرى). والأهم هو الاتفاق على التهديدات الأمنية والتي تتمثل في: إيران، والمجموعات القتالية، والإسلام السياسي. حتى هنا تبدو، استراتيجياً

على الأقل، قراءة دول الحصار للموقف صحيحة، إلا أن الخطأ كان في تقدير النتائج المتوقعة من تلك المتغيرات والتي لم تأخذ بالاعتبار أولاً: قدرات الطرف الآخر، أي الطرف القطري والتي يمثل جزء مهم منها علاقات قطر الاستراتيجية بالولايات المتحدة ودول وقوى دولية وإقليمية ذات ثقل مهم في المنطقة، ثانياً، إطار صنع وعمل السياسة الخارجية الأمريكية التعددي والذي يتجاوز قرار الفرد الواحد، أي ترمب، ليشمل مدخلات سياسية ومؤسسية تقيد الرئيس الأمريكي، أو في هذا الإطار عدم تقدير مستوى تلك القيود على الرئيس الأمريكي. ثالثاً والأهم: دينامية العلاقة بين القوى العظمى والوكلاء الإقليميين الذين لا يسمح لهم بأخذ زمام المبادرة بالشكل الذي قد ينتج عنه مستوى أعلى من النفوذ لا يتماشى مع التوازنات التي تريدها القوى العظمى في المنطقة. إذن أدى غياب هذه العناصر عن قراءة دول الحصار للأوضاع الإقليمية والدولية إلى حسابات خاطئة نتج عنها قرار المقاطعة/الحصار. على المستوى الفردي والنخبوي في تلك الدول يجب أيضاً الأخذ بالاعتبار أن سوء التقدير هذا لم يكن ليحدث لولا مستوى لا بأس به من العنجهية والغرور والبحث عن مجد شخصي، جميعها آفات تؤثر على عقلانية عملية اتخاذ القرار خاصة القرار الخارجي.

تلك كانت الأسباب، أما شروط الإنتاج فهي أعمق من ذلك قليلاً، والتي تتمثل في، أولاً: غياب هوية سياسية واضحة لدول الخليج، وثانياً: ضعف البنى المؤسساتية المحلية لهذه الدول. فالحديث عن الهوية السياسية لدول الخليج لا يجب أن ينظر له كإطار غير مؤثر على الأحداث، فنحن هنا لا نتحدث عن هوية ثقافية فلكلورية بل عن هوية سياسية بمعنى

مجموعة من القيم التي تجسدها دول الخليج وتحدد قراءتها للبيئة الدولية، ومصالحها في هذه البيئة، وتعيين التهديدات لتلك المصالح بل وأساليب التعامل معها. على سبيل المثال إذا سألتني عن القيم السياسية التي يجسدها الاتحاد الأوروبي لقدمت لك قائمة طويلة. بينما ان سألتني عن القيم السياسية التي تجسدها دول الخليج ربما ترددت وتلعثمت في ذكر واحدة أو اثنتين (الاستقرار ربما؟). فمذ ظهور القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج ودولها آثرت التبعية السياسية للقوى الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص كمحدد أساسي لمصالحها الوطنية وحل لجميع التهديدات الأمنية التي تواجهها، حتى أصبحت التبعية السياسية الناتجة عن تلك العلاقة تمثل الهوية السياسية الخليجية، وما وصف أوباما لدول الخليج بالركاب المجانيين عنا ببعيد. هنا لم تحدد الهوية السياسية الخليجية مصالحها الوطنية بل حدث العكس، فأضحت المصلحة هي من تحدد الهوية السياسية (التبعية السياسية للولايات المتحدة). هذا له علاقة أيضاً بالتباكي على أثر الأزمة الخليجية على ما يسمى بالعمق الاستراتيجي الخليجي. فعندما نكبر الصورة نجد أن دول الخليج لا تتمتع بعمق استراتيجي حتى نتباكي عليه، بل تعتبر للكثيرين بوابة، حرفياً، للاختراق الاستراتيجي والهيمنة الأمريكية على المنطقة.

حتى إذا تحدثنا عن الاستقرار، فان الاستقرار ليس قيمة بقدر ما هي حالة تكتسب قيمتها مما يقدمه الوضع القائم من حقوق وعدالة وكرامة لشعوب المنطقة وليس من مصالح لبعض النخب السياسية والاقتصادية في المنطقة وفي الولايات المتحدة. وبالتالي لا نستطيع القول إن السعي للاستقرار بشكل تجريدي يمثل جوهر لهوية سياسية.

من ناحية أخرى، فإن دول الخليج، أو أكثرها، زاهدة بشكل صادم، في تضمين أي مكونات ذات أساس إسلامي في هويتها السياسية التي تتفاعل من خلالها، سياسياً، مع العالم. بل يمكن القول أن هناك، ومنذ عقود، هلع في دول الحصار من استحضار أي مكون إسلامي كأساس لتحديد المصلحة وتوجهات السياسة الخارجية. فأحد دول المقاطعة/الحصار تعمل جاهدة منذ سنوات على فك ارتباطها بتاريخها الوهابي من خلال أذرع إعلامية وثقافية وسياسية لا تخطئها العين. هذا شأنها، أما أن تجعل من ذلك مشروع تغازل به القوى الغربية وتحاول أن تفرضه على شعوب المنطقة فهذا غير مقبول.

النتيجة هي أن دول الحصار لم تقنع أحد عند الاعتماد على المرجعية القانونية والقيمية الدولية لتبرير حملتها لأن نصيبها من تلك المرجعية قليل جداً، ومن جهة أخرى ضيعت الإطار الإسلامي الذي كان ليمثل مرجعية مشتركة أكثر اقتناعاً لشعوبها وشعوب المنطقة ومحتوى أكثر صلابة لهويتها السياسية وبالتالي لتعريف مصالحها وتوجيه سياستها الخارجية. بدلاً من ذلك رأينا التسابق على تبرير المواقف والسياسات من خلال القانون الدولي والذي لم يقنع "الجمهور الدولي" على مستوى النخب السياسية أو المجتمعات الغربية بل عمل كحلقة من حلقات استبعاد المرجعية الأصيلة الجامعة لشعوب المنطقة (ويفترض الكيانات السياسية التي تمثلها) أي: المرجعية الإسلامية. لذلك كله، رأينا ضعف شديد لدى تلك الدول عند محاولة الحديث من منطلق من يملك سلطة أخلاقية، الأمر الذي كان واضحاً بشكل مخزي في اجتماع القاهرة والمؤتمر الصحفي الذي أعقبه.

هذا يأخذنا الى شرط الإنتاج الثاني والذي يتمثل في ضعف البنية المؤسسية المحلية لدول الخليج. يرتبط هذا الشرط بشكل وثيق بما قبله من حيث أنه يعمل على استبعاد أي مدخلات محلية قيمة لتشكيل الهوية السياسية لدول الخليج بعيداً عن الضغوط الهيكلية الدولية. فالسعي الى التبعية السياسية والحفاظ على "مكتسباتها" يتطلب استبعاد المكونات المحلية الثقافية والسياسية المعارضة لتلك العلاقة. وبالتالي فإن أي تطور مؤسسي ينتج عنه توسيع دائرة صنع القرار خاصة الخارجي يظهر للنخب الحاكمة كتطور سلبي. من هنا رأينا في دول الحصار الرغبات الفردية لتمثيل البطولات وتمثل الأمجاد الشخصية بشكل غير مقيد لعدم وجود البنية السياسية المحلية التي تقوم بهذا الدور. على العكس، وجدنا مسارات ثقافية وسياسية بل وأمنية لإدماج أو فرض التبعية السياسية والرؤية الإقليمية الناتجة عنها على المجتمعات الخليجية والتي يبدو أنها ناجحة الى حد ما.

ما هي مشكلتنا مع محور المقاطعة/الحصار؟

أن هذه الدول تحاول إعادة تعريف الإسلام بما يسهل تأميمه من قبل الدولة وحصره وتغييبه في مؤسساتها بل وفي شخص الحاكم حتى وان لم يظهر ذلك الحاكم أي اهتمام حتى "بتمثيل" تجسيد أي مستوى من مستويات الهوية الإسلامية سواء في سياساته المحلية أو الخارجية. كل ذلك من خلال عدم تقدير لثوابت الإسلام والتراث الفقهي الذي يؤسس لها سواء في المجال السياسي، الاقتصادي، أو حتى الاجتماعي. ومن ثم وصم من لا يشاركونهم هذا التوجه بالتطرف والتعامل معه سياسياً وأمنياً.

الفترة القادمة والتي ستشهد القضاء على الموجة الحالية من الإرهاب الأمر الذي نتمناه جميعاً، والذي لا يجب أن يجادل أحد عنه أو التبرير له. ستشهد تلك الفترة انتقال الحديث من الإرهاب والذي انتفع به ذلك المحور في القاء الحمل التبريري على جميع الإسلاميين= الى الحديث عن "التطرف" بشكل أكبر. الأمر الذي سيبرز الجانب الفكري لذلك المشروع السياسي بشكل أوضح وسينتج قيود لا تقل عن تلك الناتجة عن "محاربة الإرهاب". "فمحاربة التطرف" ستوفر للنخب في تلك الدول إطار أكثر مرونة للتعامل مع المخالفين والمعارضين من الإسلاميين ببساطة لأن الإرهاب في النهاية له جوهر موضوعي يمكن الحكم عليه أما التطرف فهو ذاتي الى حد كبير. هنا سيكون مجرد الحديث عن مرجعية إسلامية ليس في المجال السياسي بل حتى للعلاقات الأسرية: تطرف، مما سيطال الإسلاميين بل وكل من يدعو الى التمسك بالمرجعية الإسلامية حتى في مجالات بعيدة عن المجال السياسي.

حول دور الولايات المتحدة في الأزمة

أولاً يجب الحديث عما إذا كانت الولايات المتحدة تتعامل مع هذه الأزمة كفاعل موحد أم كعدد من المؤسسات (البيت الأبيض، البنتاجون، وزارة الخارجية) ذات مصالح متضاربة حول هذه الأزمة. على الرغم من النموذج التعددي لعملية صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة والتي تأخذ في الاعتبار المدخلات المؤسسية المختلفة الا أن في النهاية عادة ما يخرج القرار الخارجي كقرار موحد يمثل "حكومة الولايات المتحدة". من

الواضح أن ترمب لم يراعي تلك التقاليد بشكل كبير. وأن الإشارات التي قدمها خلال قمة الرياض ودعمه الشخصي لما تلاها من الإجراءات التي اتخذتها دول المقاطعة/الحصار كان بعيداً عن توافق المؤسسات الرئيسية في واشنطن والتي تقرأ الإقليم بشكل مختلف وتسعى إلى الحفاظ على مصالح طويلة المدى فيه، خلافاً للاتفاقات المتسرعة التي يقوم بها ترمب والتي تهدف إلى أرباح قصيرة المدى تتسم بدرجة عالية من المخاطرة قد تؤثر على توازنات تقليدية ومصالح مستقرة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لذلك ظهر ارتباك واضح على تعامل الولايات المتحدة مع الأزمة خلال أيامها الأولى، مع ذلك لا يمكن استبعاد إمكانية أن الولايات المتحدة وجدت في الغموض الناتج عن هذا الارتباك المبدئي فرصة للتحكم في إدارة الأزمة بشكل يضمن الضغط على أطرافها ودفعها إلى توازن (Equilibrium) يحفظ مصالح المؤسسات الأمريكية الرئيسية أكثر ما يعبر عن مصالح أطراف الأزمة.

عند الحديث عن دور الولايات المتحدة في الأزمة الخليجية لا يجب تجاهل دينامية علاقة (القوى الخارجية-الوكيل الإقليمي) والتي تفسر الكثير من تفاعلات الولايات المتحدة ودول الحصار بل وإدارة المنطقة بشكل عام. كما ذكرنا، على الرغم من توافق الولايات المتحدة كقوة خارجية مع الوكلاء الإقليميين على مجموعة من المصالح المشتركة ومجموعة من التهديدات الرئيسية لهذه المصالح، يبدو أن هناك حصل سوء فهم حول وسائل التعامل مع هذه التهديدات. ذكرنا أيضاً أن الولايات المتحدة كقائد خارجي للمنطقة ودول الحصار كوكلاء لها متفقون على أن الإسلاميين بأنواعهم يشكلون أحد تلك

التهديدات، وبما أن قطر تعتبر أحد الدول الأكثر تعاطفاً مع بعض الإسلاميين فإنها اعتبرت تهديد لهذا المحور. إلا أن الاتفاق على درجة التهديد الذي تمثله العلاقة بين قطر والإسلاميين ووسائل التعامل معه شكلت اختلاف بين الولايات المتحدة وكلاؤها. فبينما رأى الوكلاء المقاطعة/الحصار من خلال أفضلية التعامل مع "التهديد القريب" أولاً وكونه فرصة "لانتصار سهل" يبعث بإشارة للإقليم بأكمله على وجود محور جاد في السيطرة والهيمنة، رأت الولايات المتحدة خاصة البننتاجون ووزارة الخارجية أن وكلاؤها الاقليميون قد يكونوا ذهبوا بعيداً في تعاملهم مع هذا التهديد. وأن التعامل مع واحتواء علاقة قطر بالإسلاميين أمر ممكن بعيداً عن تهديد مصالح الولايات المتحدة في سبيل مغامرات شباب الأسر الحاكمة في بعض دول المقاطعة/الحصار. كما ذكرنا، الخليج كما هو، يمثل بوابة نموذجية للهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط. هنا إذا تحدثنا عن عمق استراتيجي، فالحقيقة هي أن الخليج يمثل عمق استراتيجي للولايات المتحدة كقوة عظمى لها امتدادات عسكرية وسياسية في مختلف أقاليم العالم. وبالتالي التعامل مع هذا "التهديد" بالشكل الذي أرادته دول المقاطعة/الحصار يحمل إمكانية تشظي هذا العمق = غير مقبول للولايات المتحدة. لذلك ستعمل على حل الأزمة من خلال ادراة ملف علاقة قطر بالإسلاميين بنفسها بشكل يحفظ وحدة الخليج بعيداً عن اغراءات السلطة والقوة لوكلائها. بالطبع مع البحث عن مخرج يحفظ ماء وجه دول الحصار مفاده أن الحصار بالفعل كان له تأثير على تغيير سلوك قطر.

حول الاعلام والثقافة السياسية

الاعلام لا يقوم "بسحره" الا على ارضية مناسبة، في هذه الحالة: ثقافة سياسية مناسبة. والثقافة السياسية لشعوب الخليج للأسف سهلت من استخفاف الاعلام بها. في جوهر تلك الثقافة السياسية مفهوم مشوه للوطنية ومعايير مشوهه "للمواطن الصالح". هناك عدم وضوح غريب في الوعي السياسي الخليجي للحدود بين الوطن، الدولة، النظام السياسي، شخص الحاكم، وسياسات الحكم. فالولاء للأول لا يعني بالضرورة الاتفاق مع جميع سياسات الدولة حتى الخارجية منها وهذا لا يفترض أن يجعل منك "مواطن شرير". الوطنية يجب أن تتضمن بعد عقلائي كما تتضمن بعد عاطفي حتى لا تتحول الى أغاني و"فيديو كليبات" وطنية من جهة، وبذاءة لسان وقلة أدب لكل من ينتقد أو يعارض من جهة أخرى. محل تأثير الاعلام هي تلك السلالة من المواطنين التي يسهل التلاعب بها واستخدامها لإيذاء من ترتبط معهم بروابط تفوق الروابط الوطنية وهي رابطة الإسلام التي تكاد أن تختفي تماماً من عالمنا المعاصر.

أين المرجعية الإسلامية؟

يجب التفريق بين الإسلام الحر الذي لا يتبع أحد بل يتبع، وبين اسلام الدولة الذي أضحي أحد وسائل خدمة سياسات الدولة. خوفاً من هيمنة الخطاب الديني الذي يعبر عن الشكل الثاني ينادي الكثيرين بعزل الاسلام عن الأزمة الحالية لضمان عدم استغلاله بين أطراف الأزمة. من جهة أخرى، للإسلام، وليس القانون الدولي، حق أصيل في الحكم على هذا

المجال ألا وهو العلاقات البينية بين المسلمين حتى وان تلبسوا بكيانات سياسية تسمى بدول حديثة (وهي ليست كذلك على أية حال). وبالتالي لا أرى عزل المرجعية الإسلامية عن تلك الأزمة أو غيرها من أزمت المنطقة الا أنني مدرك تماماً لواقع السياسة الدولية وعدم قدرة أو رغبة أطراف الازمة في التحاكم لمرجعية إسلامية وتفضيل مرجعية القانون الدولي التي لا يملك تفسيرها وتفعيلها الا القوى الغربية وبالتالي التحاكم هنا فعلياً هو تحاكم الى إرادة تلك القوى، وليس القانون الدولي هنا الا غطاء لذلك. الأمر ليس وليد سياسات اليوم بل نتاج تطور نظام إقليمي سياسي لم يترك للوحي مساحة للحكم والتحاكم اليه. هنا أستذكر أحد التعليقات، أو بالنسبة لي أجمل وأدق ما قيل حول هذه الأزمة وأزمات المنطقة في هذا العقد، والتي أطلقها أحد أجمل العقول المعاصرة، وهو من السعودية بالمناسبة، الا انه بسبب القيود الأمنية هناك أفضل عدم ذكر اسمه، يقول صاحب العقل والخلق الجميل: " هذا العقد تلخيص بديع لأحزان وآلام وأحلام وخيبات قرنين من الزمان" أو هكذا أتذكر كلماته.

حول دور منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي

من الصعب الحديث عن أي دور لمنظمة التعاون الإسلامي في تاريخ المنطقة بعيداً عن كونها أحد وسائل القوة المؤسسية السعودية للضغط على منافسيها الإقليميين. بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، هو أيضاً يعاني من فقر مؤسسي واضح. بل يمكن القول إنه لا يوجد بناء مؤسسي واضح يمكن الإشارة اليه "كمجلس للتعاون الخليجي". استمرار هذا

المجلس يعتمد على بنية مؤسسية قادرة على حمل عمليات سياسية واقتصادية معقدة فوق مستوى الدولة وهو أمر يصعب تخيله دون تطور بنية مؤسسية محلية لدول المجلس ابتداءً. فالتطور المؤسسي انجاز انساني وحضاري وعملية البناء المؤسسي الإقليمي أي في مستوى ما فوق الدولة يفترض أن يسبقها انجاز البناء المؤسسي على مستوى الدولة أولاً. في هذه الحالة يمكن أن تحل المؤسسات والقوانين والإجراءات محل توازن القوى بين دول الخليج بل وتقيد أي محاولات للهيمنة كما يحدث الآن. أيضاً كما ذكرنا يحتاج مجلس التعاون أساس هوياتي أكثر صلابة بعيداً عن مجرد كونه الطرف الأضعف في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة. هذه الصلابة الهوياتية هي أساس الوصول الى مواقف مشتركة (Common Positions) حول القضايا الإقليمية المختلفة. دون ذلك سيظل المجلس يتحرك صعوداً وهبوطاً طبقاً لتوازنات القوى بين أعضائه وما يحكمهم جميعاً من ديناميات التبعية السياسية وعلاقة القوى الخارجية بالوكلاء الإقليميين.

حول تأثير الأزمة على الاسلاميين

ليس فقط هذه الأزمة، بل أزمات هذا العقد، أظهرت أن مشاكل المنطقة ليست سياسية فقط، بل في أساسها هي مشاكل أخلاقية وثقافية لا نستثني منها حتى التيار الإسلامي نفسه. أزمات هذا العقد بما فيها الأزمة الخليجية أظهرت كذلك أن مسارات التأثير السياسي تكاد تكون مغلقة تماماً في ظل توازن القوى الحالي في صالح علمانية استبدادية متوحشة يمثلها قوى خارجية، عسكر، وقبائل تنلبس جميعها بلباس قوى الاستقرار

والتنمية الاقتصادية، تعد الشعوب وتمنيهم وما يعدوهم الا بفئات الدنيا في مقابل انتزاع انسانيتهم واسلامهم الحقيقي (وليس الجديد). وفينا سماعون لهم، بل أكثرنا سماعون لهم، كيف لا وهم يمتلكون أدوات التوغل الثقافي من اعلام وتعليم وغيرها. هنا يأتي دور الإسلاميين، وهو العمل مع المجتمع بعيداً عن السياسة، الآن، على رفع منسوب الأخلاق والقيم والإنسانية والايمان والوعي والعلم والصبر على ثوابت هذا الدين ومقاومة هذا المحور ومن يقوده لخلق اسلام جديد مختزل في خدمة مواطنة بلهاء تخدم بدورها تبعية سياسية وثقافية مذلة.